إلى وزير التربية ..
من أستاذ تربية* !

أعتذر أولا عن أى لبس يمكن أن يوحى به العنوان ، كأن أبدو وكأننى أقف موقف " معلم " يريد أن " يُعلم " ، فحشا لله أن يدور هذا بخلدى ، خاصة وأن خبرة كاتب هذه السطور ، التى تراكمت عبر أكثر من أربعين عاما فى التعليم الجامعى ، قد أكدت له بما لا يدع مجالا للشك أن النظر الصحيح للموقف التعليمى ينبغى أن ينأى به عن أن يكون طرفاه " معلم " و " متعلم " طوال الوقت ، وإنما هناك دائما تبادل فى الموقع بين الطرفين ، بحيث "يتعلم " طرفا الموقف أحدهما من الآخر ، و" يُعلم " كل منهما الآخر .

وأقول لك الحق ، أن توزرك للتربية والتعليم قد فاجأنا إلى حد كبير ، خاصة وأننا قد فهمنا من استمرار وزير التربية الأسبق لما يقرب من أربعة عشر عاما يعكس موقفا من الدولة يرى أن شاغل موقع القيادة التربية ، ينبغى أن تتاح له فرصة طويلة نسبيا حتى يمكن له أن يطبق ما يتم التوصل إليه من مشروعات تعليمية ، خاصة وأن هذا النوع من المشروعات ليس مثله مثل المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية ، يمكن أن نرى أثره بعد شهور ، وإنما هو بحاجة إلى سنوات ، لأننا نبنى هنا بشرا ، ولا نبنى حجرا ، ثم إذا بالوزير السابق لا يمكث أكثر من عام وقليل من الشهور، كما حدث لكثيرين من قبل بحيث لم تتح لكل منهم فرصة أن يرى ما غرست يداه من مشروعات .

---

* نشرت بجريدة الوفد فى ٢٠٠٦/٢/١٩

وأصارحك أيضا أن كثيرين سألونى ، فور تـوزرك : مـن هـو د. الجمل؟ فكانت إجابتى : لا أعلم ، مما جعلنى بدورى أسأل آخرين السؤال نفسه ، فأتلقى الإجابة نفسها .ربما يكون هذا ناتجا من أن دائرة معـارفى محدودة ، ومحيط حركتى ضيق ، فأجهل كثيرين ، ولا تطـول معرفتـى أناسا ينبغى أن تطولهم .

وأحمد الله أنى قد بلغت من العمر عتيا ، ووهن العظم منـى واشـتعل الرأس شيبا ، بحيث أخرج عن دائرة شخصية جريدة الأخبار الـشهيرة " عبده مشتاق " ، وأن يتسم حديثى إليك بقدر من صـفاء النيـة ، وشـرف القصد ونظافة المسار بين النية والقصد .

إن أبرز ما يقع فيه كثيرون ممن يتوزرون فى بلداننا الناميـة أن ينفـذ إليهم من هم من فصيلة الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس ، بحيث يجعل المسئول يرى من خلال ما يراه هـذا الوسـواس الخنـاس ، ويسمع من خلال ما يسمع أيضا ، فيحكم بما يود هو أن يحكم ، ويتـصور المسئول أنه صاحب القرار ، ما دام القرار يحمل توقيعه .

فى الدول المتقدمة ياسيدى ، وهو أمـر لا شـك تعلمـه ، يحـرص المسئول على أن تكون هناك " هيئة مستشارين " من أصحاب الفكر والعلم ، البعيدين عن مواقع الوزارة التنفيذية ، ومن ثم المتحـررين مـن قيـود الوظيفة وتوابع التبعية للوزير ، تتعدد مشاربهم ، وتتنوع أفكارهم ، حتى لا يستأثر واحد أو مجموعة بأمر الرأى والمشورة ، ويكون الرأى المقدم مبنيا على بحث ودراسة وتفكير ، خاضعا لمناقشة وتداول فى الرأى .

وكثيرا ما كتبت ، عبر سنوات ملحا على أن تكون المجالس التعليمية المنضوية تحت قبة الوزارة ذات استقلالية تحررها من التبعية للـوزير ، لأنها فى حقيقة الأمر – فى وضعها الحالى – مثلها مثل تلك " الحلة " التى فوق النار ، مما حكوه لنا صغارا ، عن امرأة فى عهد عمر بن الخطاب ،

لم تكن تملك ما تشترى به الطعام لصغارها ، فكانت تسكتهم بوضع " إناء " به هو " ماء " فقط حتى توهمهم بأنه يحوى " طعاما " فيصبروا على ما يعانوه من جوع !!

والقصد يا سيدى ، أن تلك المجالس ، ما دام الوزير هو الذى يعين أعضاءها ، وهو الذى يرأس جلساتها ، وهو الذى يملك أن يبعد هذا أو ذاك ، فهل لنا – فى مناخ ثقافتنا العربية المعروف بإفراده الرؤساء بمعانى الحكمة وصواب الرأى والنزاهة والإخلاص ، وما سار على هذا الدرب ، وإضفاء العكس على من يسير على نهج " المغايرة " لا " المسايرة " ، أن نتوقع منها خيرا كثيرا ؟!

كذلك فلا شك أنك درست ، ضمن ما درست مثلنا عن أيام الفراعنة ، ما كان بعض المسئولين يقومون به من " محو " لأى أثر مما تركه سابقه ...

وإذا كان هذا أمرا مكروها على وجه العموم ، فإنه مذموم على وجه الخصوص فى أمر التعليم ، ذلك أننا هنا نبنى – كما لا شك تعلمون – بشرا ، تفرض كل الأعراف والقوانين وحقوق الإنسان ألا يكونوا " حقول تجارب " ، يجئ هذا فيرى أمرا ، فيلغيه لاحقه ، ليرى أمرا آخر ..وهكذا دواليك ..

كلا يا سيدى ...لم تعد المسألة تقف عند حد " قرار " أو " رأى " ، بل لابد من بحوث ، ولا بد من دراسات متعددة تقوم بها أكثر من جماعة ، عن القضية نفسها ، حتى نرى الأصوب ، والأكثر فعالية ، وإذا كان أمر من هذا قد تم فى فترة سابقة ، فليستمر ، أو فلتجرى عليه دراسة تكشف عن جدوى استمراره أو عدمه ، ولا يكون مبرر إلغائه الوحيد هو أنه تم فى عهد سابق ، فهؤلاء الذين يمكن أن يزينوا لك هذا ، هم أنفسهم الذين

زينوا لسابقك ، والذى يدير ظهره فجأة للمسئول السابق ، هو الأكثر بعدا عن معايير الصلاحية فى أمانة الرأى ورشد النصيحة .

وإنك يا سيدى لتأتى فى عصر يمكننى ، بغير ما مبالغة ، أن أصفه بعصر الطوفان ..طوفان قوى خارجية تسعى إلى الهيمنة والاستحواز ، وقوى داخلية استغلت ارتفاع رايات الليبرالية والخصخصة لتتحول إلى وحوش كاسرة ، شرهة كلما كسبت الوفير من المال ، قالت : هل من مزيد ، لا يهمها الوسيلة إلى ذلك .

إن هذا يفرض عليك – بالنسبة للخطر الأول – أمانة هى من صنف تلك الأمانة التى عرضها الله على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان ...إنها أمانة الحفاظ على عقيدة المصريين فى مناهج التعليم ، كما أرادها الله ، إسلاما ومسيحية ، ولغة المصريين ، وذاكرة المصريين ..مثلث الذاتية القومية ، وأركان الهوية الوطنية ، وفى التعليم محياها وفيه موتها لا قدر الله، فأيهما تختار ؟

أما بالنسبة للخطر الثانى ، فإننا فقط نذكر بأن ما يقرب من نصف أبناء هذا الشعب هم من الفقراء ، لا نتيجة تقاعس وتكاسل ، وإنما هى ضرلوة ظروف وتوحش قُوى ، وهم يعملون المستحيل كى يحصلوا على لقمة عيشهم ، فلا تعمل على أن يكون التعليم فوق طاقة جيوبهم .

وفقك الله إلى ما نحبه لك ونرضاه ، وسدد على طريق الحق خطاك

...

نكسة يونيو التعليمية ..
من وراءها* ؟!(١)

هذه النيران التي اشتعلت في بيوت آلاف المصريين ...من أشعلها ؟

هذه الملايين من الجنيهات التي أنفقها مواطنون على الدروس الخصوصية ، بينما يقفون يقتتلون في طابور من أجل الحصول على رغيف خبز ...من بددها ؟

هذه الأنهر من الدموع الغالية من طلاب وطالبات وأمهات وإخوة ، وأقارب .. من فجرها ؟

حوادث الانتحار هنا وهناك ...من دفع إليها ؟

في عام ١٩٦٧ طعن المصريون في قلوبهم وفى ظهورهم ، عندما تيقنوا أن " أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط " - كما زعموا لهم - قد هُزمت ، وأن العسكر الصهيونى قد أصبح على شاطىء قناة السويس ينظر إليهم بشماتة واستكبار ...

وفى يونيو ٢٠٠٨ تيقنا من انهيار العمود الفقرى للأمن القومى ...بناء الإنسان المصرى !

قل ما شئت عن أهمية التسليح وحداثة الأسلحة وقوة تدميرها ، مما يلزم للحفاظ على الأمن ، فسوف تظل تلك الحقيقة التي آمن بها عديد من الشعوب ، وعكست هذا الإيمان في حقائق تشخصت على أرض الواقع ، فتقدمت وعلا قدرها ، وارتفعت قاماتها بين الشعوب ...

لكننا ، في مصر ، أنفقنا ما يصعب حصره من المداد حديثا عنها وخطبا ومقالات وإشادة وتقديرا لهذه الحقيقة ، لكننا لم نعكسها عملا وفعلا ، كما هى

---

* جريدة الدستور فى ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٨

العادة . . .

في أواخر الثمانينيات من القرن الماضى ، أى منذ ما يقرب من عشرين عاما ، أخرجنا كتابا بعنوان (الأمن التربوى العربى) ، أقمناه على حقيقة قال بها " مكنمارا " الذى كان مديرا للبنك الدولى ، وقبلها كان وزيرا للدفاع في الولايات المتحدة ، مؤكدا أن من الأخطاء القاتلة تصور قوة البلاد في ثرواتها المادية ، أو في قوتها العسكرية ، وبناء على ذلك تصور توافر الأمن القومى ، مؤكدا أن السلاح الحقيقى الذى يحمى البلاد ، والقوة الضاربة الحقيقية ، هى هذا الإنسان نفسه ، عندما يحمل فكرا متجددا ، وعندما ينظر إلى الأمور بكلية وشمول وتعمق ، وعندما يتيقن بأن الله إذ خلق له عينين وذراعين وأذنين ، وفم واحد ، ولسان واحد ، فإنما كى يعى ضرورة أن يعمل ضعف ما يستهلك ، وأن يسمع ويرى ضعف ما يتكلم . . .

وفى مصر المسكينة ، تآكلت أبنية مدارسنا وأفنيتها ، وضاقت فصولها على من فيها من تلاميذ ، فتعذر أن تقوم بما يجب عليها من " تربية " و " تنشئة " و " تكوين " شخصى كلى عام من حزمة من القيم والاتجاهات والعادات ، فسلمنا بالأمر الواقع وقلنا : فتتفرغ المدرسة " للتعليم " ، ولدينا الأسرة تتولى هى أمر " التربية " !

لكن مسار الأحوال ، جعل المدرسة تتخلى حتى عن واجبها الأساسى المتبقى ألا وهو التعليم ، لتتحول إلى مجرد " مأوى " يجلس فيه أولادنا " حتى يعود الآباء والأمهات إلى المنزل ، واندفع هؤلاء إلى السوق السوداء يبحثون عن السلعة الضرورية لتعليم أولادهم ، التي أخذت تتزايد شيئا فشيئا حتى تفوقت على أسعار الغذاء وإيجار المسكن !

ثم تتفاقم الظروف المعيشية الطاحنة التي أصبحت الأسرة المصرية تعيشها منذ عدة عقود ، فدفعت كلا من الأب والأم دفعا إلى اللهاث وراء لقمة العيش آناء الليل وأطراف النهار ، فإذا عادا إلى البيت ، عادا منهكين ، ورفعا

أيديهما على وجه التقريب من هذه المهمة المقدسة " التربيـــة " والتنـــشئة " ، وتصورا أن ما يجمعانه من مال ، و ما يقدمانه من غذاء ، ومأوى ، يكفـــى لحسن الرعاية والتكوين .

وهكذا عجزت المدرسة عن " التربية " أولا ، ثم عن التعليم ثانيا ، وكذلك الأسرة عجزت عن القيام بواجبها كاملا نحو تربية الأولاد ، وراحت هى تقوم عن المدرسة بواجب التعليم عـــن طريـــق " وكـــلاء " يمتـــصون دمـــاءهم ويستنزفون ما يملكون من دراهم وقروش وجنيهات !!

من الذى أصبح الضحية في كل هذا ؟ هم أبناؤنا ..فلذات أكبادنـــا التـــي تمشى على الأرض ...

وفى المحصلة الأخيرة ..هذا الوطن الذى ابتلى بقيادات تفتقـــد الرؤيـــة الاستراتيجية لبناء الأمة ...

وهكذا تم إبطال مفعول تلك النصيحة النبوية الذهبية في بناء الإنسان وفى بناء الأوطان :

كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ...

إن الذى فاضت به أنهر الصحف والمجلات ، وشاشات التلفاز حـــديثا عن حرائق الثانوية ، إنما كان عن " نتائج " ، و" أعراض " ، ولكـــى نواجـــه الكارثة ، لابد أن نفعل مثلما يفعل الأطباء إزاء الجسم المعتـــل المـــريض ، نبحث عن السبب الحقيقى ، وإذا عرف السبب بطل العجب كما يقولون فـــي الأمثال ! ومن هنا فإن مسئوليتنا المهنية والأكاديمية والوطنية تحتم علينا أن نسعى وراء حسن التشخيص ، لعلنا نبصر حسن العلاج .

ولما كانت الأسباب عديدة ، والمساحة محدودة ، نبدأ اليوم في أبرز هذه الأسباب ، آملين أن يؤتينا الله من العمر ما يتيح لنا الاستمرار فـــي تقـــصى الأسباب ، سعيا نحو البصر بوسائل العلاج وطرق الحل ، مطمئنين ، بحكـــم ما أصبحا عليه من سن ، إلى البعد عن مطمع في منصب أو مطمح في موقع

تستطيع أن تقول الكثير عن أهمية المنهج الدراسى وأنه يمثل قلب العملية التعليمية ...

وتستطيع أن تتغنى بضرورة استيفاء المبنى المدرسة للمقومات اللازمة التي تمكنه من القيام بوظيفته في التربية والتعليم ..

وتستطيع أن تكثف القول في الكتاب المدرسى ، الذى هو مستودع المعرفة آلتي تقوم العملية التعليمية كلها حوله ..

لكن يظل هذا الإنسان الوقف عند خط الإنتاج التعليمى والتربوى ، هو " تاج العملية التعليمية " أو هو – وفقا للتعبيرات التي كثر استخدامها في الآونة الأخيرة ، هو " قاطرة التعليم " ، فإذا استرجعت ما أصبحنا نجمع عليه من القول بأن التعليم قاطرة التقدم ورافعة التنمية ، تيقنت من أن هذا الإنسان هو " مربط الفرس " ومعقد الأمل أو العكس ...عن المعلم أتحدث !

لقد أشبعنا المعلم عبر العديد من السنين حديثا وتقديرا ، دون أن ينعكس هذا على أرض الواقع ، وعندما بدأنا " نحس " ونتحرك " لخصنا المسألة في " كادر " يطبق بالتقسيط " غير المريح ، ثم العمل على " تقزيمه " وإفراغه من آثاره الفاعلة ، حيث أدت الزيادات المستمرة للأسعار إلى تآكله ، ليصبح المعلم ، وفقا للمقولة الشهيرة " وكأنك يا بو زيد لا رحت ولا غزيت " !!

إن المعلم تكوين وتربية وإعداد ، ومسئولية هذا وذاك هى مسئولية كليات التربية ، لكنها مع الأسف الشديد من أضعف حلقات التعليم الجامعى ، ولو تتبع باحث كيف نشأ الكم الأكبر من كليات التربية ، وخاصة في أوائل السبعينيات لأدرك عمق مأساة النشأة المشوهة ، حيث كان يمكن تخصيص مبنى مدرسة ابتدائية ، وانتداب أحد الأساتذة من القاهرة ليكون عميدا ، ولا يكون هناك أى عضو هيئة تدريس ، إلا مجموعة من المعيدين الذين يمكن أن تشوب عملية اختيار بعضهم شوائب مؤسفة .

هذه البيئة المشوهة التي تهيأت لإعداد ألوف من المعلمين وجدت نفسها تواجه حربا شرسة ورثتها منذ ذلك الزمن الذى دار فيه صراع عنيف بين مدرسة المعلمين العليا ، بعد الحرب العالمية الأولى وبين الجامعة المصرية ، حيث كانت المدرسة تجتذب الكم الأكبر من خريجى التعليم الثانوية ، نظرا لضمان التوظف ، وتنوع التخصصات ، بينما لم يكن خريج الجامعة ضامنا لمثل هذا وذاك .

ومنذ التسعينيات وجدت كليات الآداب والعلوم الطلاب يقلون في الالتحاق بها ، بينما تكتظ بهم قاعات الدروس في كليات التربية . وأخذ الفرقاء يجدون في ثغرات متعددة في كليات التربية فرصة للهجوم بسوء الحال ونقص القدرة ، وأن كليات الآداب والعلوم هى الأقدر على إعداد المعلم ، ويمكن لخريجيها أن يتلقوا قدرا من العلوم التربوية والنفسية بعد تخرجهم ليصبحوا معلمين مؤهلين .

ولقد كتبنا في أول التسعينيات منبهين إخوتنا وزملاءنا من قيادات كليات التربية ، أن دعاوى كليات الآداب والعلوم إذا كانت تحمل بعض التحامل ، إلا أننا ينبغى ألا ننسى وجود ثغرات حقيقية في بيتنا ، ومن الضرورى السعى إلى علاجها .

كانت بعض محاولات التطوير تصطدم بصراعات هنا وهناك حول ساعات التدريس ونصيب كل قسم من التخصصات ، فتنتهى إلى الفشل ، أو قل ، إلى نتائج متواضعة من التغيير والتطوير .

ثم إذا بالأجنبى – مصاص الدماء – يجئ وفى يده " كيس المال " ، هازم الرجال ، إله العصر الجديد ، فإذا ببريق الذهب يلمع ، وأكياس النقود تثقل ، مبشرة بالخير المادى ، دون وعى بأن هذه الأكياس قرض سوف يقتطع من جسم هذا البلد المنكوب ببعض أهله ، قبل أن يكتب بالآخرين من غير أهله .

وإذا ببعض عقد الصراع المتوارثة عبر عدة عقود بين التخصصات المختلفة تطفو على السطح ، وإذا بالمواقف المتصلبة بالأمس دفاعا عن هذا وذاك من المبادئ والتخصصات تلين أمام إغراء بريق الذهب المقترض ، فالمكافآت بالألوف ، و الإقامة أسبوعا كاملا في الفنادق المريحة ...تزغللت العيون ، وانطفأ النور الذى يمكن من الرؤية العلمية الصحيحة ، فإذا بكيانات علمية ذات مكانة وتاريخ تضيع ، وإذا بكيانات مشوهة ما أنزل الله بها من سلطان تطفو وتعلو ، وتتم أكبر عملية تخريب من الداخل لأخطر الكليات ..الكليات التي تعد المعلمين ، الذين ينتشرون بعد ذلك في طول مصر وعرضا يبثون ما تعلموه بين الملايين من أبنائنا !!

ومثلما نرى ممن يعرضون على المحاكم من متهمين من التظاهر بالبراءة ، وأن الاتهامات باطلة تعكس حقدا شخصيا لأناس فعلوا خيرا ، يروح هذا النفر ليسخر من دعوات النقد ، فيتحولون من جناة إلى مجنى عليهم ويتساءلون وكأن براءة الأطفال في عيونهم : نحن اجتهدنا وأخلصنا وطورنا وتعبنا ، لكن زملاء لنا من أساتذة التربية يسعون إلى تشويه جهودنا التطويرية !

نكسة يونيو التعليمية :
من وراءها* ؟ (٢)

" شوف بأه يا أستاذ : أنا بقالى ثلاث سنين باسقط ، فالسنادى لازم أنجح يعنى لازم أنجح ، فزق عجلك وسبنا نلقط رزقنا " !

ليست هذه " لقطة " من مسلسل أو فيلم ، وإنما هى " لقطة " حقيقية لحوار بين تلميذ وأستاذ !!

كلمات قالها طالب " منازل " في إحدى لجان بالثانوية عامة للمراقب ، وهو لم يكتف بهذه الكلمات وإنما رافقها بحركات يد مؤذنة بشر مستطير ، فضلا عن أنه كان يُظهر من طرف خفى مطواة مخأة في ملابسه ، فارتعد الرجل ، وابتعد عن المكان كى يقوم الطالب ومن معه " بتلقيط رزقهم " الذى هو الغش العلنى .

رواية مخجلة ومحزنة ، حكاها أحد الأبناء لأمه التي أعرفها معرفة وثيقة وأثق بما تروى ثقة على درجة عالية من الصدق ، بعد أن عاد من الامتحان مرتعدا ، حيث هو نموذج مختلف تماما عن النموذج المشار إليه ، فهو شاب رقيق الحال ، شعر بأنه يجالس في اللجنة عصابة خطيرة لا ، مجرد طلاب يؤدون امتحانا مزيفا ، يتقرر به مصيرهم ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا.

وتسأل عن " الأمن " فأجيبك بأن رجاله هنا هم من هؤلاء المساكين المخصصين لأمن المواطن ، قليلى العدد ، حالهم المالى متواضع للغاية ، يمكن إرضاء البعض منهم باللحاليح ، الخفى منها والعلنى ، أما رجال الأمن الأشداء الذين يمكن أن يصارعوا الأسود ، ويهدون الجبال، ومستوى

---

* جريدة الدستور فى ٦ / ٧ / ٢٠٠٨

تسليحهم يكاد يقترب من تسليح الجيوش ، فهم " أمن النظام " ...الأمن المركزى ! أمن الحرة ، أما الآخرين فهم أمن الجارية !!

لقد وجدت نفسى مضطرا إلى أن أقطع حديثى الذى بدأته الأسبوع الماضى ، من حيث البحث عن مسئولية ما يتم من تكوين وإعداد للمعلم الذى هو مربط الفرس في أى جانب من جوانب المسألة التعليمية ، لكى أتابع " توابع " زلزال الثانوية العامة ..

فما أن فرغت من سماع هذه الرواية التي هى مجرد " دخان " يشير إلى حريق كبير اشتعل في جسم التعليم المصرى ، إذا بالصحف تحمل لنا " طرفة " جديدة ونادرة أخرى من طرف ونوادر وزيرنا الجمل ...

فالرجل يقول – لا فُض فوه – أن من المستحيل عليه أن يهرب من المعركة ، تعقيبا على دعوات متعددة ترددت في البرلمان ، وفى الصحف والمنتديات بضرورة استقالته بعد ما شاب امتحانات الثانوية العامة ما يزرى ، ويسئ إلى الدولة وإلى الوطن ، ويهز الثقة بتعليمنا المصرى ، بعد أن كان الناس يتغنون بعلو مستواه خارج مصر ، أيام الزمن الجميل : أيام السنهورى ، وهيكل وطه حسين ولطفى السيد وإسماعيل القبانى ، إلى أن وصلنا إلى عهد " زكى جمعة " الذى توزر على يد عادل إمام في مدرسة المشاغبين !!

إن جَمَلَنا الظريف يضيف إلى نوادره نادرة أخرى وطُرفة جديدة تضحكنا " ولكنه ضحك كالبكا " ، كما يقولون حقا !

ذلك أن لنا أن نسأل : وهل هذا " المقاتل " الجبار يحسب أنه دخل المعركة وهو أهل لها حقا ؟ هل سبق إعداده كى يقود معركة التعليم في بلد وصل فيه عدد الأميين إلى عدد شعوب عدة دول ، مثل دول الخليج _ باستثناء السعودية – ولبنان ؟

إنه لا يملك حتى الحد الأدنى من مقومات قادة المعارك الثقافية والتربوية الكبرى ...

إن قائدا ثقافيا عظيما مثل طه حسين اشترط حتى يقبل الوزارة أن تعتمد له المخصصات المالية التي تمكنه من أن يجعل التعليم الثانوى مجانيا عام ١٩٥٠ ، وكان له ما أراد ، حيث كان الرجل يملك مشروعا للنهضة الثقافية عن طريق التعليم ، سبق له أن فصله في كتابه الرائد (مستقبل الثقافة في مصر) ، فضلا عن عشرات المقالات .

وتكرر الشئ نفسه مع وزير مثل إسماعيل القبانى الذى اختير وزيرا للتربية في شهور ثورة يوليو الأولى ، وكان له أيضا مشروعه التربوى الذى سبق أن عبر عنه ، طوال سنوات ، عبر كتب ومحاضرات وتجارب ، فترك بصمة على تعليمنا ، رغم أنه لم يستمر ربما أكثر من عام ..

لكن وزير اليوم ، أتى وليس لديه مشروع سابق ، بل ولم يكن يدور بخلده – فيما أتصور – أن يكون وزيرا ..لقد قرروا له أن يكون وزيرا فكان ، ومن ثم فليس بإمكانه أن يرحل وقتما يريد هو أو يريد كل الناس ، لأن وزراء اليوم ، هكذا يهبطون علينا من حيث لا ندرى ، ولا هم يدرون ، ويذهبون من حيث لا ندرى ولا هم يدرون .

إن الله عز وجل يعاقب المنتحر عقابا شديدا لأنه تصرف في حياته الشخصية بينما لم يكن هو – المنتحر – الذى وهبها لنفسه ، فالذى وهبها له هو الخالق البارئ المصور ، وهو وحده الذى يقرر متى تنتهى حياة الإنسان وكيف وأين ؟

هكذا " جملنا " الهمام ، مثله مثل غيره من الوزراء ، لم يختر أن يكون وزيرا ، ومن ثم فلا يحق له أن يتركها وقتما يريد – هذا إذا أراد – ومن هنا أصبح من مبادئ السياسة المصرية المعاصرة ألا استقالة لمسئول

كبير ، لأنه لا إرادة لأحد إلا لرئيس الدولة ، فهو وحده الآمـــر النـــاهى ، الواهب العاطى ، المانع المذل ، في شئون مصر والمصريين .

ولعل حكاية الوزير رشيد ما زالت ماثلة للأذهان ، حيـــث تنـــاثرت الأنباء شبه المؤكدة بأن الرجل عازم على ترك منصبه بعـــدما " مُـــسح " بمشروعه الأرض في مجلس " قهر " الشعب ، ثم إذا بنا نراه في مـــؤتمره الصحفى ينفى الشجاعة المتوهمة لأنه تنكر أنه باعتباره من رجال الأعمال الكبار ، يمكن أن يكشر النظام عن أنيابه له – إذا فكر في الاستقالة الحقيقية – ويلدغ لدغة ثعبان غادر فتنهار امبراطوريته المالية .

ليست شجاعة إذن من الوزير الجمل أن يقول أمام الناس أنه لا يمكـــن أن يتخلى عن المعركة ، لأن الحقيقة تؤكد أنه كما كان فاقـــد الإرادة فـــي المجئ فهو أيضا فاقدها فى الذهاب ، ومن ثم فمثلما وجد نفسه ذات يـــوم وزيرا من حيث لا يدرى ولا يحلم ، فسوف يجد يوما نفسه خارج الوزرة من حيث لا يدرى أيضا .

وهنا نلمس بكل وضوح أحد عناصر الإجابة عن تساؤلنا الكبير : من وراء نكسة يونيو التعليمية ؟ وكما أشرنا من قبل أننا لا نُحمل الرجل كامل المسئولية ، ولكننا نحمله مسئولية التمسك بالموقع على الرغم من مظـــاهر الفشل الذى يواجهه منذ أن تولى الوزارة حتى الآن ، وثلاث سنوات كافية جدا للحكم على مدى أهلية المسئول عن مثل هذا الموقع الخطيـــر الـــذى " يلعب " فيه في عقول مواطنى المستقبل لهذا الوطن المأسور !

لقد بشرنا " جملنا " منذ عام على وجه التقريب باســـتراتيجية ضـــخمة لتطوير التعليم وإصلاحه ، زاعما أنها سوف تنقل التعليم في مصر " نقلـــة نوعية " ، وها هى تباشير الفشل والفساد تصفع أوجهنا وتـــصم آذاننـــا ، وتملأ الصفحات الأولى من الصحف يوميا ، مدة شهر على وجه التقريب، ولا عجب في مثل هذه " التباشير " فالحق يقال أنهم لم يحددوا " نوعيـــة "

النقلة المزعومة ، إذ يمكن أن تكون نقلة إلى وراء أو إلى أعلى ، أو إلى يمين أو إلى يسار ، كما يمكن أن تكون نقلة متوسطة أو سيئة أو عظيمة ، لكنها العقلية اللفظية ، التي يعجبها الرنين اللفظى العالى والثوب اللغوى الفضفاض ، واللون الزاعق الذى " يزغلل " العيون .

صحيح أن الاستراتيجيات تحتاج إلى بعض الوقت حتى تظهر تباشير نجاحها ، ولكن هذا في حالة البناء السليم للاستراتيجية ، حيث كانت لنا ملاحظات مطولة عن ثقوب ومثالب فيها أشرنا إليها من خلال أربع مقالات نشرناها على صفحات جريدة (نهضة مصر) ، مما يؤكد لنا صدق المقولة المعروفة (ما بنى على باطل ينتهى إلى باطل) ، فما دامت الاستراتيجية قد بنيت مفتقدة عددا من المقومات الأساسية التي تجعل منها استراتيجية " وطنية " " علمية " حقيقة ، يستحيل أن نتوقع ثمرات طيبة تغيث الناس وتقدم لهم أملا في مستقبل أبنائهم ، بل ومستقبل الوطن .

إن هناك من يقولون أننا بذلك " نشخصن " قضية التعليم ، أى نختزلها في شخص ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، ونحن إذ نعترف بذلك فلأننا نعيش ثقافة هى بطبيعتها " مشخصنة " ، كل صغير وكبير ومتوسط في المجتمع مرهون بقرار من هذا أو ذاك ، لتتجمع الخيوط كلها في يد عليا ، لها ما تريد ، ولا راد لكلمتها .

نحن لا نعيش ثقافة " مؤسساتية " يرتبط فيها الأمر بنظام مؤسسى لا يتعلق بهذا أو ذاك ، ولكننا ما زلنا نعيش منهج تفكير ونمط حياة " القبيلة " ، التي شكلت وحدة المجتمع العربى الأساسية آلافا من السنين ، ولكن في صورتها العصرية ، حيث يتعلق كل شئ بشيخ القبلية : طبيعته ؟ ثقافته ؟ منهجه في التفكير ؟ شبكة علاقاته ؟ معاييره في الاختيار والاستبعاد !! ولا يحتاج القارئ أمثلة على ذلك ، سوى أن يتأمل شريحة من يوم من أيام

حياته ويوم من أيام حياة الوطن ليتقن من أن هناك دائما " يد المايسترو " التي توجه حركة يده ، جميعَ العازفين ٠

ولأنه من المستحيل على " الشخص " الفرد أن يُؤتَى الحكمة الكاسحة ، المُظَلّلة لكل المشكلات والقضايا ، لابد أن تتوالد الأخطاء والانحرافات وصور القصور ، وما حالة " إدارة " التعليم في مصر إلا نموذجا يصرخ بسوء الحال الذى يتطلب الاستفار ، لأنه لا يتعلق بمشكلة أو مشكلات حاضرة وإنما بمستقبل هذا الوطن المأسور !!

نكسة يونيو التعليمية
ومحاكمات الطيران* (٣) !!

لقد أسعدنى حقا وشرفنى أن يحظى المصطلح الذى اخترناه (نكسة يونيو التعليمية) عنوانا للنتائج الكارثية التي امتلأت بها ساحة التعليم في مصر ، بتقدير كاتبنا الكبير الأستاذ فهمى هويدى ، فيُعلمنى مسبقا أنه سوف يستخدمه في مقال الثلاثاء بالأهرام ٨ / ٢٠٠٨/٧، فشكرا له وتحية.

ويذكر كبار السن مثلى كيف كان الشعور بالمرارة يعتصرنا في أعقاب نكسة يونيو العسكرية ١٩٦٧ ، والتى لم تكن هى في حد ذاتها مما يُفجع ويؤلم فقط ، وإنما ما أفجعنا كذلك هو ما لم يحدث – كجرى العادة في بلادنا بكل الأسف وكل الأسى – من تحقيقات واسعة كان لابد أن تجرى ، وتعلن على الملأ بحثا عن أسباب الهزيمة .

فبدلا من ذلك عقدت محاكمات لعدد من قادة الطيران ، الذين صدرت بحقهم بعض الأحكام ، التي ما أن أعلنت حتى هبت في فبراير ١٩٦٨ مظاهرات لأول مرة منذ مارس ١٩٥٤ ، وكان هذا حدثا كبيرا في حد ذاته حيث ساد الانطباع بأن أحدا لم يكن ليجرؤ فيخرج إلى الشارع محتجا ثائرا، فنحن كأننا قد فوضنا زعيم الثورة في أن يفكر بدلا منا ، ويحكم ويقدر ويقرر ، لأنه قد أوتى من الحكمة والشجاعة والوطنية ما يستحق به ذلك ، ومن ثم فإذا ما حدث أمر جلل ، فلابد ألا يكون هو السبب أو سبب من الأسباب ، وإنما هو بالضرورة سبب خارجى .

---

* جريدة الدستور فى ١٣ / ٧ / ٢٠٠٨

شعر الناس عندما صدرت أحكام الطيران بأن المسألة بدت وكأنها عملية امتصاص للغضب المكتوم لدى ملايين الناس ، وأنها لم تجئ بالدرجة الكافية من الردع والمساءلة والمحاسبة ، بينما حجم الكارثة كان يقتضي نصب مشانق في الميادين العامة لمن تسببوا في هذه الكارثة .

ولا أدري حقا ، لِمَ خيم على مثلي شعور مشابه حال أن قرأنا عن حرمان بعض الطلاب من امتحان الثانوية العامة وتحويل بعضهم الآخر إلى المحاكمة ، فمع الاحترام الشديد للتحقيقات التي جرت بالتأكيد في موضوعية ونزاهة ، لكن الجريمة لا تتمثل في مجموعة إجراءات مادية حدثت في شهر الامتحان ...إن الجريمة أوسع من ذلك بكثير ...إن ما حدث هو " نتائج " معدودة لجرائم أكبر شهدتها الساحة التعليمية ، وما هؤلاء الطلاب ، الذين حرموا والذين سوف يحاكموا ، إلا " ضحايا " نظام فاسد وقيادة لا تصل أبدا ولو إلى قرب مستوى المسئولية .

إن التحقيقات النيابية تجرى في مجال أحداث مباشرة ، لكن ما سبق هذه الأحداث ، وما هيأ لها ، وما تم زرعه من بذور عفنة ، يحتاج إلى محاكمات علمية ومجتمعية ، إن لم تجر اليوم ، فسوف تتكرر المأساة ، وربما بدرجة أشد ونتائج أفدح . إننا نكاد نُذكر باسم مسرحية شهدناها منذ سنوات بعيدة نسبيا بعنوان دال (القاتل خارج السجن) لمحمد سلماوى ، إذا لم تخنى الذاكرة .

بل إننا في مقالنا الأول حذرنا من أخطار أشد ونتائج أسوأ سوف نشهدها بعد عدد قليل من السنوات ، عندما تبدأ ساحة التعليم تستقبل النوعية الجديدة من المعلمين الذين تم لا إعدادهم وتكوينهم في كليات التربية ، بل مسخهم وإفسادهم بفضل الجريمة الكبرى التي حدثت تحت شعار كاذب وهمى سمى بتطوير كليات التربية !!

لقد سبق لنا – في حينه – أن كتبنا ست مقالات في جريدة الوفد ، لكنها كالعادة في هذا العهد وكأنك :

لقد ناديت إذ أسمعت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى !!

فأنت تكتب وتصرخ ، وتنظر أن يرد عليك أحد أو يناقشك أو حتى يبرهن على سوء ظنك وسوء فهمك ، لكن أبدا ، فكل من هو معنى بما حدث من تخريب (ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا) ، كما وصف المولى سبحانه وتعالى هذا الصنف من الناس في سورة لقمان ، الآية السابعة ٠ أو كأنهم هم ضمن المعنيين بقوله سبحانه وتعالى في الآية ١٧٩ من سورة الأعراف (٠٠٠لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم أذان لا يسمعون بها ٠٠٠) !

ومن هنا فلا نجد بنا حاجة إلى بيان مظاهر الجريمة التي تمت ، فقط لابد لنا أن نشير إلى هذا الداء المخيف الذين نلمسه في كثير من الأحيان حيث تتحرك الأمور ويتم تغييرها لا لأسباب موضوعية علمية وإنما يطل من وراء السطور ما يمكن نسبته إلى مجتمع القبيلة ، وإن تخفى في صور عصرية مثل التخصصات العلمية ، فإذا بمن لا يعرف هذا التخصص أو ذاك أو قيمته ، ينتهز فرصة وجود القرار بيده ليحكم ويقرر بألا ضرورة له٠

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يمتد ليكون الموقف تنفيسا عن بعض أحقاد مهنية قديمة ، وعُقَد دفينة ، ربما يكون معظمها متوهما ، يدفع ثمنها معلم الغد ، الذى يجد نفسه يُعَد إعدادا مشوها لا يثمر ولا يغنى من جوع ٠

وإذا كانت جريمة تخريب كليات التربية تنذر بمستقبل مظلم ، فلربما يحتج علينا البعض بأننا نتحدث عما سوف يكون ، والمطلوب أن يدور حديثنا عما قام وما هو قائم مما كان وراء النكسة التعليمية ، ومن هنا فلابد

أن يفرض موضوع الامتحانات نفسه علينا ، فلسفة الامتحانات في مصر وطبيعتها ووظيفتها وموضعها في سلم الأولويات التعليمية له دوره ، إلى الدرجة التي جعلتنا نكتب منذ عدة سنوات بأن امتحاناتنا بصورتها القائمة تشجع على الغش !

فمنذ ما يقرب ما يزيد على العشرين عاما نظمت ندوة للراحل الدكتور فؤاد أبو حطب الذى أسس المركز القومى للامتحانات والتقويم ، في رابطة التربية الحديثة ، عن الامتحانات في مصر ، فكان يقرأ أحيانا من كتاب في يده عن عيوب الامتحانات ، وبعد أن انتهى فاجأنا بتساؤل : هل تعلمون مما كنت أقرأ مستندا عليه في حديثى ؟ إنه تقرير لمؤتمر عقدته الرابطة عن مشكلة الامتحانات في مصر في أواخر الثلاثينيات ، وكلنا كنا نحسب أنه يشير إلى مادة علمية جديدة !

كان المعنى المخجل وراء هذا هو أن الوضع لم يتغير منذ خمسين عاما سابقة على وقت الندوة (في أواخر الثمانينيات من القرن الماضى) . وأحسب أن لو تحدثنا اليوم ، وبعد ما يقرب من عشرين عاما ، لا أقول أن الوضع هو هو ، بل ربما أصبح أسوأ مما كان عليه في أواخر ثلاثينيات القرن الماضى ، لماذا ؟

فلو أن لديك خمس كراسى ، وطلب منك خمس أشخاص الجلوس ، فلن تكون هناك مشكلة ، لكن لو أن هؤلاء الأشخاص زادوا عن ذلك بنسب مختلفة متزايدة كل فترة ، فسوف يكون هناك سباق على الكراسى ، وخاصة إذا كانت نسبة تزايدها أقل كثيرا من نسبة تزايد راغبى الجلوس .

هذا هو الوضع بالنسبة لخريجى الثانوية العامة الراغبين في أن يجد كل منهم مكانا في الجامعة ، بفعل إرث ثقافى لا مكان لبيانه هنا الآن ، مما يؤدى إلى تسابق تزداد حدته عاما بعد عام ، حيث يكون المقياس هو مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب في امتحان " معرفى " يحكم على

جانب واحد هو " النمو المعرفى " ، بينما لشخصية الطالب جوانب نمو متعددة لا دور لها في تعليمنا !

ترتب على هذا تضاؤل تدريجى لقيمة " التعليم " كعملية اكتساب قدر معين من المعرفة ، وازدياد متنال لقيمة " الامتحان " نفسه ، ومن ثم تزايد هروب الطلاب من المدرسة ، وتزايد إقبالهم على الدروس الخصوصية التي تحولت إلى دروس تركز على مهارة الإجابة عن أسئلة مختلفة عن امتحانات ماضية ،وأخرى مفترضة للثانوية العامة .

إن الفرق لشاسع بين من يسعى إلى " التعلم " كسبا للمعرفة المعينة ، وبين من يريد تدربا على الإجابة عن أسئلة الامتحانات . الأول ، لو تمت عملية تعليمه وتعلمه جيدا فسوف يستطيع أن يجيب بالضرورة عن أسئلة الامتحانات ، لكن الثانى ، فإن اكتساب المعرفة ليس هو الهدف ، ومن هنا إذا خرجت أسئلة الامتحان عما تدرب عليه ، يصيبه دوار ويبكى ، ويندب حظه ، على الرغم من دفعه آلاف الجنيهات ثمنا لدروس التدريب على الإجابة عن أسئلة الامتحانات . والأول يظل فترة ، بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية متذكرا لكثير من المعلومات ، والتى يمكن أن يبنى عليها ما يتلقاه في الجامعة ، أما الثانى ، فهو يدخل الجامعة وقد نسى تماما ما تلقاه ، فيبدأ وكأنه يبدأ من نقطة صفر ، مما يفسر لِم يدهش أساتذة الجامعات عندما يدرسون لمن سموا بالمتفوقين من خريجى الثانوية العامة ، فيجدونهم عاديين ، ذلك لأن التفوق في الثانوية العامة تفوق كاذب مثله مثل الحمل الكاذب !!

وفى ظل هذا المناخ ، وتحت راية هذه الفلسفة للامتحانات أصبح تقييم الطالب سائرا على نهج لا يصور واقع التقدم في التعلم والتعليم . كيف ؟

افرض أن لدينا ثلاثة طلاب ، حصل كل منهم على درجات : ٥ ، و ٧ ، و ٩ من عشرة على التوالى، مثلا ، هنا سوف نصنفهم ،وفقا للنظام

الحالى ، وعلى الفور باعتبار أن الثالث هو الأول ، والثانى هو الثـــانى ، والأول هو الثالث ، لأننا نحكم على نتيجة الطالب قياسا إلى المجموعة التي ينتمى إليها ، علما بأن كل المؤشرات تؤكد بما لا يدع مجـــالا للـــشك أن الناس تختلف في القدرات ٠

لكن ، انظر معى إلى المسألة وفقا لما نسميه بالعدل التربوى :

افرض أن من حصل على ٩ كان حاصلا في امتحان سابق علـــى ٨ ، بينما من حصل على خمسة كان قد حصل في امتحان سابق على درجـــة واحدة ٠٠هنا يؤكد العدل التربوى أن من حصل على ٩ تقدم تقدما طفيفا ، بينما من حصل على خمس تقدم تقدما كبيرا ، ومن ثم فهو الأفضل ٠ إننا هنا نقيس الطالب وفقا لقدرته هو : ماذا كان ؟ ثم ماذا أصبح عليه ؟

ومن هنا لابد لنا أن نتساءل : هل نريد من الامتحان أن يحكـــم علـــى الطالب قياسا إلى غيره أم قياسا إلى قدرته وتطورها ؟ تلك هى القضية ٠